

تقرير

الكهرباء في

هدد لنكد؟

في 25 آب، اعلن

الوزير سيزار ابي خليل

وجود خطة لمرحلة

ها بعد انتهاء مدة

الامتياز الممنوح

لكهرباء زحلة، من

دون الإفصاح عن

تفاصيلها، بحسب

معلومات «الاجار»،

لم ينته العمل

على الخطة بعد،

ويتمحور البحث حالياً

حول ثلاثة خيارات،

اي منها لم بيت

بانظار ما ستؤول

إليه الاتصالات

في الأيام القليلة

المقبلة

التعامل مع هذه الإشكالية في حال تقدر التعميد، فهل يستخّرم مجلس الوزراء بموجب صدور القانون؟ لكن مع سرتكب مخالفة من هذا النوع عبر تمديد مدة الامتياز بمرسوم أو بقرار؛ على أي حال، هناك اعتراضات صاعدة الأول من كانون الثاني 2019، موعد انتهاء عقد الامتياز واسترادته من الدولة، هكذا «وعد» كل المسؤولين في الجمهورية المقيمين في زحلة، وهذه هي النقطة الجديدة «المهمومة» للتراي العام في ملف انتهاء مدة الامتياز في نهاية العام الحالي. خلاف ذلك، لم تقدّم أي معلومة حول الخطة التي ستُعمد، والتي أعلن الوزير سيزار ابي خليل في 25 آب الحالي أنّ الوزارة قد وضعتها ولكنها لا تزال تتكتم حول تفاصيلها، بما يوحي بأنّ الأمور متجهة ولا يتخص سوى الإعلام. ولكن المعلومات تفيد بأنّ «الخطة» لا تزال في مرحلة دراسة الخيارات المتاحة، ولم يتم التوصل إلى قرار بعد.

وفق هذه المعلومات، توجد ثلاثة سيناريوات ملحوظة، وكل سيناريو منها يقضي حلا مختلفا: — السيناريو الأول، هو نجاح المتحزبه الاشكالية-دستورية الامتياز المنوح لشركة امتياز كهرباء زحلة، ولكن هذا السيناريو لتحتزمه اشكالية-دستورية وقانونية، فمغى أي امتياز بحاجة إلى قانون يوجيها لشرك الامتياز، بما سواتها مع زحلة، كما ستظهر مطالبات باعتماد السعر الجديد نفسه في بيروت الإدارية التي تحظى بتغذية بين 21 و 24 ساعة يوميا، فضلاً عن مناطق واحياء وقرى أخرى مستتانة من التقنين ويسد

المشركون فيها التعرفة الرسمية المدعومة. كذلك يطرح هذا السيناريو تساؤلا عن مصدر الكهرباء التي ستغذي مؤسسة كهرباء لبنان زحلة كهرباء، فهل سيكون ذلك على حساب مناطق أخرى في ظل العجز الفادح في الإنتاج الكهربائي وعدم كفايته لتأمين الحاجات الي الكهرباء؟ وفق المصادر المطلعة، يمكن المؤسسة ان تتمدّ زحلة بطاقة إضافية مشتراة 50 ليرة فقط لتمنأ للكيلوواط ساعة وتجنّي أرباحا طائلة من إعادة بيع الكهرباء للمشتركون، كما ان الشركة لم تقدّم حسابات مُدققة إلى مديرية الاستحمار العام في وزارة الطاقة منذ سنوات طويلة، بحسب العمل بمولدات أسعد نكد. الإشكالية في هذا السيناريو تتمثل في أنّ شركة زحلة تستعمل الشبكة العامة لتوزيع الطاقة المنتجة من قبلها، وهذا غير جائز قانوناً، إلا في إطار استئراج عروض وأسعار مفتوح يشارك فيه العارضون المهتمون، وبالتالي لا يمكن ان يكون الفوز به محسوما لشركة امتياز زحلة، إلا في حال ضخم دفتر الشروط على قياسها. إلا أنّ القانون يجيز مؤسسة كهرباء لبنان التعاقد بالتراضي مع أحد اشخاص القانون العام، كبلدية زحلة مثلاً، وعندها يمكن البلدية شراء كميات كبيرة من المؤسسة لاستخدام شبكتها العامة في مقابل بدل مالي، على ان تعود البلدية ساعة يومياً ستحضرش وتطالب بمساواتها مع زحلة، كما ستظهر مطالبات باعتماد السعر الجديد نفسه في بيروت الإدارية التي تحظى بتغذية بين 21 و 24 ساعة يوميا، فضلاً عن مناطق واحياء وقرى أخرى مستتانة من التقنين ويسد

كحمية الضغوط التي تُعارس، توحي بأن نكد لن يكون بطلان عن أي حد يتخذ

انعد ما تكون عن منطلق الدولة. فقد ردّ النائب جورج عقيص على ابي خليل، حين أعلن من زحلة عن خطة جديدة للشركاء، بالقول: «إذا كان الزُحليون يريدون كهرباءكم، كهرباءكم ستضيء زحلة، أما إذا كانوا يريدون كهرباء زحلة، فكهرباء زحلة ستكون. وإن عدنا لنناظره قريباً، في «جمهورية زحلة»، يتوعد نائب (وهو قاض سابق) مؤسسة العامة، ويجري التعامل مع ملف عاثة، وبجري التعامل مع ملف المتعاقد مع المؤسسة لا أسعد نكد. الحسابات السماسية، حتى من كان يقف في الصفّ المعارض لنكد، انضمّ إلى فريق المطالبين به. النائب



استقبل وزير الطاقة أسعد نكد يوم الثلاثاء، بعد ضغوط من وزارة الاقتصاد واحد المستشارين في القصر الجمهوري (هيلم الموسوي)

عامر محسّن

(له روح جوت ماكيت الذهب - حيث كانت مرشحا للرئاسة المبركية عام 2008 - ضالت لهامزة خلك مخرجت الانتخاب إن منافسه باراك اوباما هو «حري»)، فاجابها عاصبا «كلأ ياسيد تبي، بل هو رجل عائلة محترم»، وأنّ الاختلاف السياسي لا يجب ان يصل إله هذا المستوى من البذاءة والالهامات)

الامر الملفت في التحقيقات القضائية التي تدور حول الرئيس الأميركي مؤخراً هو أنّه، حتّى لو خرج ترامب بريئاً بالكامل، وتبيّن أنّه لم يخرق القانون في أيّ موضع، ولم يوجّه إليه أيّ اتهام، فإنّما نعرف على الأقل أنّه قد أقام، قبيل ترشّحه للرئاسة، علاقات سرّيّة مع ممثّلة أفلام إباحية ومع عارضة في «بلاي بوي» (وهذه هي الحالات التي نعرفها، لأنّ محامي ترامب قد دفع لهما مالاً - 150 و 130 ألف دولار - حتى يخرسهما وقد وجد المحقّقون الفيدراليون هذه العقود والوثائق في مكتبه)، رئيس الولايات المتّحدة الأميركيّة.

والمسألة هي أنّ ترامب قد يخرج، بالفعل، بريئاً أو من دون اتهام قضائي من تحقيقات «التدخّل الرئسي» وإدارة رئيس حملته السابق مانافورت (الذي يبدو أنّه لن ينقلب على ترامب أو لا يملك شيئاً ضده)، وإدارة محاميهِ مايكل كوهن (الذي يشبه شخصيّة «محامي المهام القذرة»، سول غودمان، في التلفزيون الأميركي، وهو وضع ترامب في دائرة الاتهام حين أكّد أنّه قد دفع المال للامراتين بناءً على أوامره).

من جهةٍ، تكلم قوما «ذا ايكونوميست»، فإنّ لا شيءٌ غير قانوني في أنّ تدفع المال للناس حتّى يصمتوا عن شيءٍ يتعلّق بك، المشكلة في حالة كوهين «تقنيّة»، وهي أنّ هذه الاموال التي تُدفعُ كان يجب - بحسب القانون الأميركي - ان تسجّل ضمن نفقات الحملة الانتخابية وعلى أنّها تبرّع من كوهين، وهذا لم يحصل. ولكنّ العرف في المحاكم الأميركيّة هو أنّ المخالفات الانتخابية «البسيطة» (وهي تحصل تقريبا في كلّ حملة) تعالج عبر تسويات وغرامات، ولا تُنبط الانتخابات بسببها - وهناك حكمّة عمليّة خلف ذلك، فمع كميّة الاموال والتبرعات التي تتخلّل الحملات السياسية الكبرى، من المحتمّ أن تحصل مخالفات تقنيّة ومكتيبيّة، وأن لا يسجّل كل قرش في مكانه، ولو اعتمدت المحاكم هنا نظراً «حنبليّة»، ستصبح كلّ انتخابات في أميركا عرضةً للأبطال.

ثانياً، تضيف الجلطة البريطانيّة، هناك عرفٌ آخر في أميركا ينصّ على أنّ لا تقوم المحاكم بتوجيه أيّتهام إلى رئيس فيما هو في منصبه؛ بل يتمّ صرف القضية أو تجميدها لحين انتهاء مهامه السياسيّة (هنا مع افتراض قضايا مدنيّة عاديّة، وليس أنّه ارتكب جرائم خطيرة كالقتل أو الخيانة)، ولكنّ أساس المسألة هو أنّ من يمكنه ان يدين الرئيس فعلياً ويخلعه ليست المحاكم، بل الكونغرس واجراءات العزل التي تحتاج إلى غالبية فيه؛ وخطة «الطريق» هنا (ومثالها نيكسون و«ووترغيت»)، تكون في ان تخبر أنّها مات خطيرة بحقّ الرئيس، فتحصل غضبة شعبيّة عليه وعلى حزبه، فيضطر النواب الجمهوريون - إنقاذاً لحياتهم السياسيّة - لاخذ مسافة عن ترامب والانضمام إلى البيغرافيين في الدعوة إلى عزله.

لا شيءٌ من هذا قد حصل إلى الآن، رغم أنّ الإعلام «الليبرالي» الذي يعتنش على العدا، لترامب لا يتكلّم إلا عن هذه القضايا منذ انتخابه، ويجزمو يوماً بأنّه قد ارتكب «خيانةً عملي» مع بوتين وقد حانت نهايته، ويوماً بأنّه سيفضع كلّش وقوأل، فإنّ تأثير هذه الأخبار على قاعدة الحزب الجمهوري والتاخبين لا يبدو ملحوظاً، بل إنّ تأييد ترامب يرتفع - وهنا أفضلية هائلة للشمعوي الذي تقوم منحنه السياسية مع إعادة الإعلام المركزي ودعوة الناس إلى عدم تصديقه، ويجمع حوله من يعتبر كلام الصحف والتلفزيون كذباً، في العادة، يتجنّب السياسي الهجوم على الإعلام والإعلاميين لأنهم هم من يصنعن صورته بين الناخبين ويعلق به. «الحكم» عليه وعلى أئدائه؛ ولكن في حالة شعبيوي كترامب فإنّ «الإعلام العود» كما قال عنك أموراً سيّئة، كان ذلك تصديقا لنظريتك بأنّه منخارٌ ضدك وضدّ جمهورك، وأنّه غير نزيه ولا مصداقية لما يقوله عنك، وإن يكون لهذه الهجمات تأثيرٌ بين مؤيّدك مهما كان محتواها.

هدف الحرب

رغم أنّ الهجوم المضادّ - ضدّ رئاسة ترامب، الذي يشنّه قسمٌ من المؤسسة السياسيّة ومن جهاز الدولة، لا يزال مستمراً من غير نجاح، فإنّه من الخطأ ان يتأخر في تأثير شخصيّة الرئيس ومتابعيه الداخليّة على السياسات الأميركيّة الكبرى. الضدّام التجاري مع الصين، مثلاً، ليس نتيجة أمرجة ترامب وهوانة، بل هو استراتيجيّة مبتنّة، و«مسار محتمل» في العلاقة مع الصين يكتب عنه الخبراء الأميركيّون منذ الثمانينيات. السياق التاريخي هو الذي يصنع ترامب وسياساته وليس العكس، و«مسار الضدّام الحالي مع الصين هو، أساساً، نتيجة سياسةٍ صناعيّة» وسياسةٍ كالتولويجيّة»، أمّا معدّل الضرائب، فهو عبر الدبلوماسية والأحلاف المضادّة، والافتراض بأنّ بيجينغ سوف «تتعاون» وتفتح اقتصادها وتنتج القوانين التي يرسمها الغربيون. كما أنّ الوجهة التي اختارها ترامب لا تخلو من دهاء، ونقاط قوّة، وهي ليست سهلة بالنسبة إلى الصينيين كما يتصوّر البعض. الضورة العامّة هي أنّ الصين بل صناعتها، وهو المحسّر الأول في السلع مع الخارج وتجارة الخدمات (ومن ضمنها السياحة)، مع أنّ الصين تحصل فائضاً كبيراً في تجارة السلع فإنّها، حين تضضيف

مسير العالم بين قوّتين

تجارة الخدمات، تصبح ثالث دولة في العالم من حيث فائض الحساب الجاري (بعد ألمانيا واليابان. بل إنّ ميزان الصين التجاري في الربع الأوّل لهذه السنة قد وقع في عجز بسيط). السبب؛ السياحة أساساً. منذ أن فتحت الصين الأبواب لخروج السياح في العقد الماضي، ونشأت طبقة صينيّة مرفهة، أصبحت الصين أكبر مصدرٍ للسياح في العالم بلا منازع. عشرة في المئة لا أكثر من سكان الصين يسافرون إلى الخارج، ولكن هذا يعني أكثر من 130 مليون رحلة سياحية السنة الماضية - و بحسب «بلومبرغ» - إنفاق أكثر من 270 مليار دولار في الخارج. تحيّلوا، عشرة في المئة من المواطنين ينفقون في باريس والبنديقة ولانس فيغاس ما يقارب كامل الفائض الذي يحصل مواطنوهم من العمل المضني في المصانع، تصمروا، إذًا، ما قد يحصل له النموذج الصيني» لو تمّ تحرير المصارف والحسابات المالية، والسماح للشركات الأجنبية بالدخول من دون قيد، ورفع الدولة ايدها عن الاقتصاد.

خاتمة، ماكين «بطل»

مع تصاعد التنافس بين أميركا والصين حول العالم، سوف تنشأ في الإعلام الغربي ثقافة محيطية، تعمل على شيطنة الصين، وتحدّر من أيّ وجودٍ لها خارج حدودها (على عيش المال، انهار منذ أسابيع سدّ قيد الإنشاء في لاس، وغرقت عشرات القرى وقتل المئات، الشركة التي تنفذ السد هي كوريّة، أما لو كانت الشركة صينيّة، فأنا أضمن بأنكم جميعاً كنتم ستعرفون بالخبر وكان سيظل إلى اليوم حديث الإعلام)، ولكن هذا لا يجب أن يوهنا بأنّا في «جبهة» واحدة مع الصينيين ضد الهيمنة الأميركيّة - وإن أصبحت الصين حليفًا موضوعيًا في أكثر من مكان، لا مجال للمقارنة بين صين الأمم، التي كانت مشاريعها في الخارج (رغم فقر البلد ومحدودية موارده في الستينيات) تقوم على تعليم الأجانب أن يبنوا بلادهم بأنفسهم، وأن تنقل إليهم الخبرات كحليف لا ك«زبون» مع سلوكها اليوم، أصلاً، من الأسباب التي تسمح للإعلام الغربي بالتحريض على الصين هو أنّها لا تخرق دول الجنوب عبر إيديولوجيا أممية أو دعوى مكافحة الهيمنة، بل عبر مشاريع «رأسماليّة» بالكامل، تعرض نفسها بدلاً من أميركا والغرب وتمويله، ولكن ضمن شروط السوق نفسها (مع كل المشاكل التي ترافق ذلك). من الخطير أن تتوفّم حلفاء، غير موجودين، وحين تصبح هناك - بالفعل - جبهة في دول الجنوب تضمّك وتضّم غيرك في حلف، فانت سوف تعرف بالأمر من دون لبس، ولن تحتاج إلى التكهّن وافترض التوايا.

الجديد هو ان نظام «التشابك» بين الصين وأميركا أصبح مهددًا، وتتم اليوم إعادة النظر فيه، وهذا سيحمل تحديات هائلة وتغييرات لا يمكن حصرها. قد تصمد الصين وقد يتم ترميم الوضع القائم وقد تنجح أميركا في ضربها (بالمناسبة، فإنّ سيناريو صين مفتوحة ومندمجة في الاقتصاد العالمي ليس مستحيلًا. وقد تستمرّ هذه الصين في تحقيق التراكم على طريقة الهند أو مصر، حيث تزداد الطبقة الناجحة ثراءً مقابل أن تظلّ الأغلبية عمالة رخيصة وفقيرة، وتكتفي البلد بصناعة المواد الاستهلاكيّة للغرب. هذا طريق يقبل به الكثير من النخب الهزومة، كما حصل في الاتحاد السوفياتي، حين لا يكون هناك مانعٌ سياسي أو شعبي أو ديمقراطي أمام ذلك التحول)، ولكن، مهما حصل، فإنّ مستقبل القرن الجديد، كما تنبأ هادي العلوي منذ عقود، سيقترن في آسيا وسيكون أسبويًا.

عودة إلى أميركا ماكين، الذي رحل عنّا منذ عدّة أيام وكان يحمل كراهية خاصة تجاه الأسويين. ماكين يمثل أحد آخر رموز «الجيل الذهبي» في أميركا، «الأميركي المنتصر» مثل ريفغان وبوش وكلينتون، الأميركي الأبيض الذي يؤمن بثقّة، بتفوق أميركا ويرى زعامتها للعالم بدهاء. ولكنّ ماكين في الوقت نفسه، كان يمثل شيئاً آخر في المؤسسة الأميركيّة: هو الأبيض الصريح الذي عانى ووقع في الأسر وتعرّض للتعذيب، هذا جعله، في عين المجتمع السياسي الأميركي، «بطل حرب» ورجلاً خارجاً من ماساة، لا يجوز التشكيك به أو الهجوم عليه. حين يقول ماكين كلاماً عنصرياً عن الأسويين فالجميع «يتفهّمه» لأنه قد عانى، وحين يطالب بالحرب ضدّ روسيا والصين والعراق وإيران، فهذا لا يعيبه (لأنّ الأميركي الذي يمزّ بالمعاناة هو «استثنائي» بحقّ له أن يضاب بالراهب وكراهية الأجانب، وأن تحكه خارجه بإبادة الشيوعيين)، بل إنه يجرؤ على السياسة على التشكيك بروايته عن أسون الأبر، رغم التناقضات الكبيرة فيها والمبالغات الواضحة (الجميع يعلم بأن بين ما يرويهِ المساءة، والأسرى عن حياتهم في الداخل وبين ما جرى في الواقع مسافة، وقد أعطي ماكين الحرية الكاملة ليصوغ روايته كما يريد - ولو كنت أسيراً لدى العدو وخرجت، لم يكن هناك شعوبٌ من أبناء جلدتي عن أيام السجن، فسأضي بطبع التي كنت بطلاً، واني تعرّضت لتعذيب شديد مثل هذه في التاريخ، وقد صمدت بصلابة وصغفت المحقّق). ليس الغريب أن يكون هناك عربٌ مفتونين بماكين، فهذا أصبح جزءاً من الثقافة الأميركية، الشككة هي أنّهم يرجعون هذه السياسات إلى شخصيات وصفاتها (بوش حازم، أوباما «جبان» الخ) ولا يفهمون أنّ الإمبراطورية لها منطقتها الخاص، وأنّ «بوش غيش» هو الذي مضى، والحين ان يرجعه، دعوات ماكين لغزو سوريا كانت تجري فيما هو وحزبه خارج البيت الأبيض، وليس لكلامه أي تبعات تنفيذية أو سياسية حقيقية، الرجل كان مجرد سيناتور لايزروا. وأنت، حين تعزّي بماكين وتتأسف عليه، هذا فإنّ لا يعود إلى صفات ماكين ودوره المتخيّل، بل يكشف عن شخصيتك أنت.